

بسم الله الرحمن الرحيم...
ملخص المحاضرة السابعة...

اللون الأحمر: من الكتاب ...

اللون الأزرق: كلام الدكتور...

السياسات الحكومية...

عناصر المحاضرة::

- ❖ سياسات تحديد الأسعار والأجور...
- ❖ السياسات الضريبية...
- ❖ سياسات استقرار دخول المزارعين...

عند غياب السلع العامة
وتأثيرتها الخارجية وعندما
تعمل الأسواق البحرية بعيدا
عن تدخل الحكومة... فان
تفاعلات قوى الطلب والعرض
تحقق كفاءة استغلال الموارد
من غير الأهداف الاقتصادية
والاجتماعية...

ومن أهمها : : 1- هدفى عدالة
التوزيع . . 2- استقرار
مستويات الأسعار والدخول . .

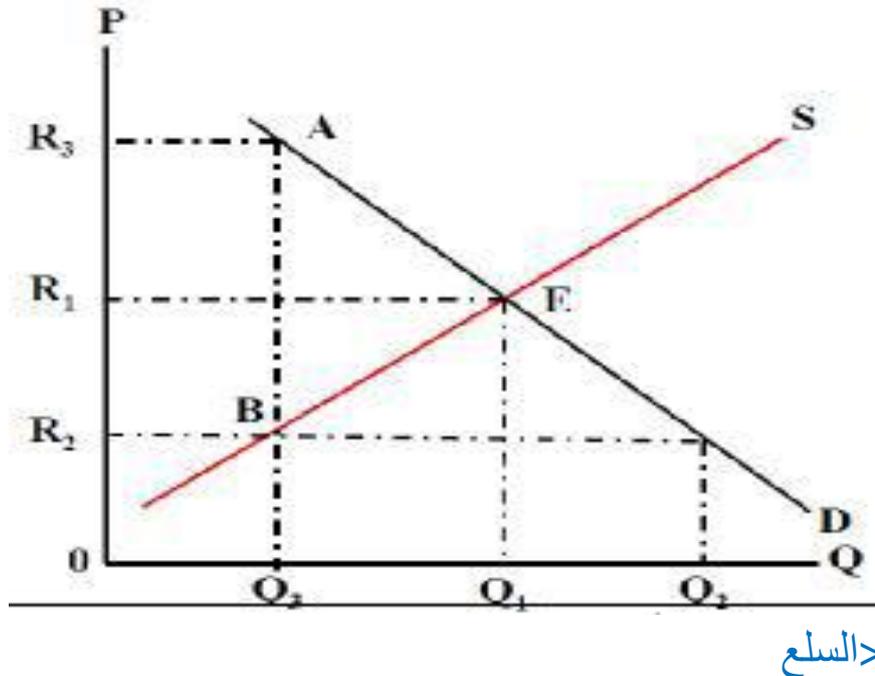
1 سياسات تحديد الأسعار والأجور: تنقسم إلى:..:

A تحديد الحد الأعلى للأسعار:..

بعض الدول تلجأ للحكومة لوضع حد معين للأسعار السلع في
فترات الحرب .. وعلى المنتجات الغذائية والديوانية وإيجارات
المساكن... (تسمى تشريع الحد الاعلى للسعر)..

تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق
سلعه معينة بعدم زيادة السعر عن المستوى المنصوص عليه:.."
ويوضح الرسم البياني التالي حالة توازن قبل تدخل الحكومة في
سوق استئجار المساكن في احدي المدن...

حيث إن متوسط الإيجار عند التوازن هو R_1 وعدد المساكن
التوازى هو X_1
>المبالغ



، $R_3=120$ ، $R_2=80$ ، $R_1=100$

$$X3=100 ، X2=200 ، X1=150$$

(R1) هو متوسط الإيجار عند التوازن 'وعدد المساكن المطلوبة والمعروضة هي (X1) ...
إذا كان الحد الأعلى للإيجار اعلي من مستوي إيجار التوازن فلن يكون للحد الأعلى أي تأثير..
إما إذا كان الحد الاعلى للإيجار اقل من مستوي إيجار التوازن عند (R2) فسيزيد عدد المساكن المطلوبة إلي (Xd) وينخفض عدد المساكن المعروضة الي (Xs) فسوف يعاني السوق من العجز قدره (X2-X3) مسكنا..

أي سوف يصبح (100-200) = 100 مسكن ..

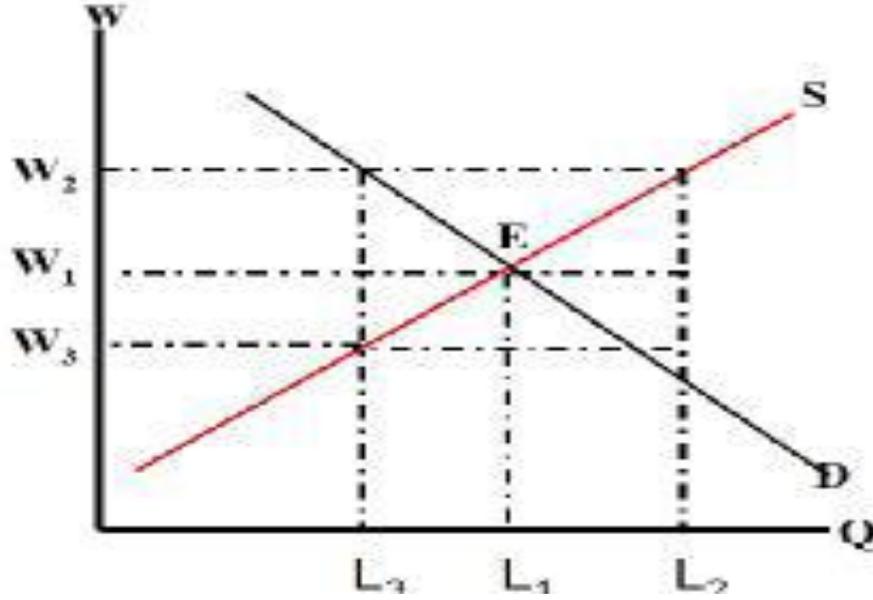
تأثير تحديد الحد الاعلى للسعر:-

- 1 حدوث نقص أو عجز في السلعة
- 2 هدر الموارد في البحث دون جدوى
- 3 ظهور السوق السوداء حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي وتسمى (أسعار الطلب)

2 - تحديد الحد الأدنى للأسعار:

وضعت الحكومة قوانين تحدد الحد الأدنى لأسعار السلع والخدمات الهدف منها خدمة مصالح المنتجين او البائعين.
ولايمكن شراء السلعة بأقل من السعر الذي حدد لها ..

هو قانون لايجيز بيع سلعه معينة بأقل من السعر الحكومي مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال الغير ماهرين..
يكون وضع التوازن في سوق العمال الغير ماهرين في غياب التدخل الحكومي بحيث $W1$ و $L1$ تمثلان اجر التوازن وعدد العمال التوازني..



$$75 = L_d , 100 = L_1 , 150 = L_s , 2000 = W_1 , 3000 = W_2$$

تشجيع ارتفاع الأجر إلي (W_2) يزيد من العمال الغير ماهرين علي المشاركة في القوى العاملة = يؤدي لزيادة العدد المعروض من العمال علي طول منحنى العرض إلي (L_2)...

وارتفاع الأجر يشجع أصحاب الأعمال علي التحول الي استئجار العمال الأكثر مهارة وخفض الأعداد المطلوبة للعمال غير الماهرين إلي (L_2) نتيجة ارتفاع أجورهم النسبية..

فوضع حد أعلى لأجور العمال غير الماهرين يؤدي في ظهور بطالة قدرها ($L_s - L_d$) ..مما يؤدي العمال لقبول أجور قد تقل عن اجر التوازن قبل تدخل الحكومي..قد تصل لحد ادني إلي (W_3)

$$\text{يعني (} 150 - 75 \text{) } = 75 \text{ ..}$$

تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور:

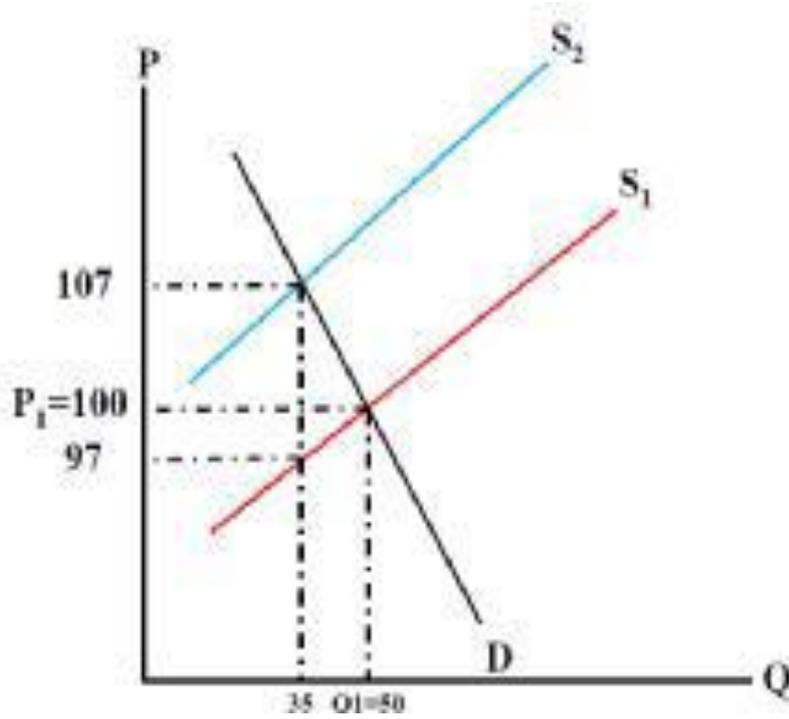
- 1 -ظهور البطالة بين العمال غير الماهرين.
- 2 -هدر الموارد في البحث عن العمل دون جدوى.
- 3 -ظهور سوق سوداء يقبل البائعون بأسعار قد تقل عن سعر التوازن الأصلي..

4-السياسات الضريبية:

تنقسم إلى قسمين :

1-ضريبة الإنتاج:

ضريبة الإنتاج هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج او البائع مقابل كل وحدة مباعه من السلعه أو الخدمة ..
وفي الرسم البياني التالي نفترض إن سوق السلعة X كان في حالة التوازن عند $100=P1$ و $50=Q1$ قبل فرض الضريبة ...



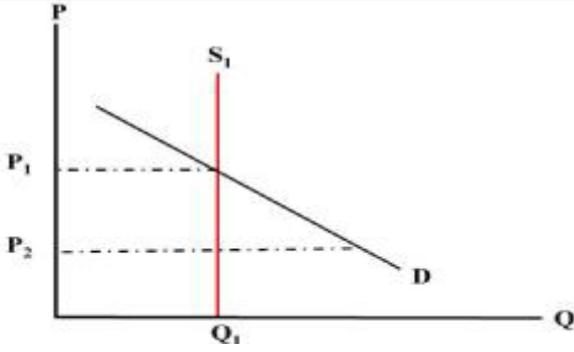
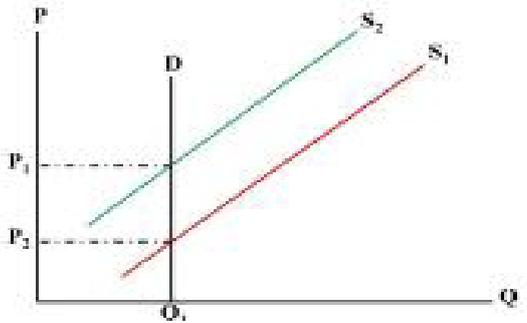
فرض الضريبة ينقل خط العرض من $S1$ إلى $S2$ ، يرتفع سعر المشتري إلى 107 ريال بدلاً من 100 ريال ويسهم في سداد الضريبة بمقدار 7 ريال ، بينما ينخفض سعر البائع إلى 97دينار ويسهم بمقدار 3 ريال في سداد الضريبة . وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدره $35 \times (97-107) = 350$ ريال ، منها $7 \times 35 = 245$ ريال على حساب المستهلك وما تبقي أي $105 = 3 \times 35$ ريال على حساب المنتج .

2- توزيع العبء الضريبي:

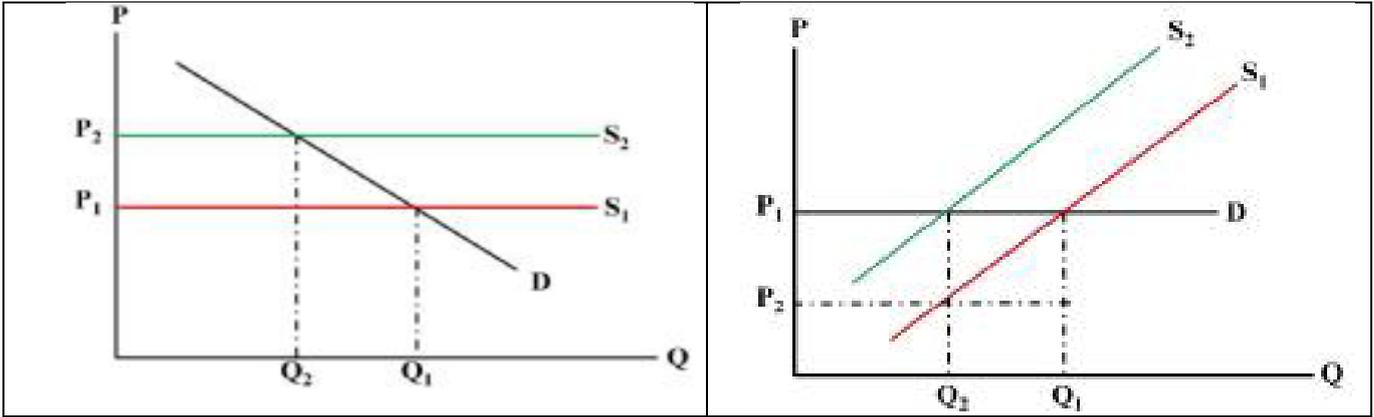
في حالة ضريبة الإنتاج أو المبيعات تقع مسؤولية الضريبة علي المنتج أو البائع ...
ولكن هل يسدد البائع الضريبة بالكامل من إيرادات البيع أم إن بإمكانه نقلها كلياً أو جزئياً إلي المستهلكين...؟؟؟

جواب السؤال إذا كان هناك سلعة عليها ضريبة سيكون سعرها مرتفع عن السلعة البديلة لها التي ليس عليها ضريبة فالمستهلك سيشتري السلعة التي ليس عليها ضريبة وبالتالي سيضطر البائع إلي دفع الضريبة بنفسه إما إذا كانت كل السلع عليها ضريبة سيضطر المستهلك إن يشتري السلعة ويدفع الضريبة ...

ما الذي يحدد العبء الضريبي...؟؟؟

<p>الطلب غير المرن تماما .. يفترض في هذا التحليل إن خط العرض اعتيادي أي ذي انحدار سالب .. وبينما خط العرض غير مرن تماما أي خط راسي ... هنا المشتري لا يتحمل الضريبة أو أي جزء منها إنما البائع يدفع الضريبة كاملة بسبب انعدام مرونة العرض..</p>	<p>الطلب غير المرن تماما .. يفترض في هذا التحليل إن خط العرض اعتيادي أي ذي انحدار موجب .. إما خط الطلب يفترض انه عديم المرونة أي خط عمودي .. هنا المشتري يدفع الضريبة كاملة ولا يتحمل البائع العبء الضريبي..</p>
	

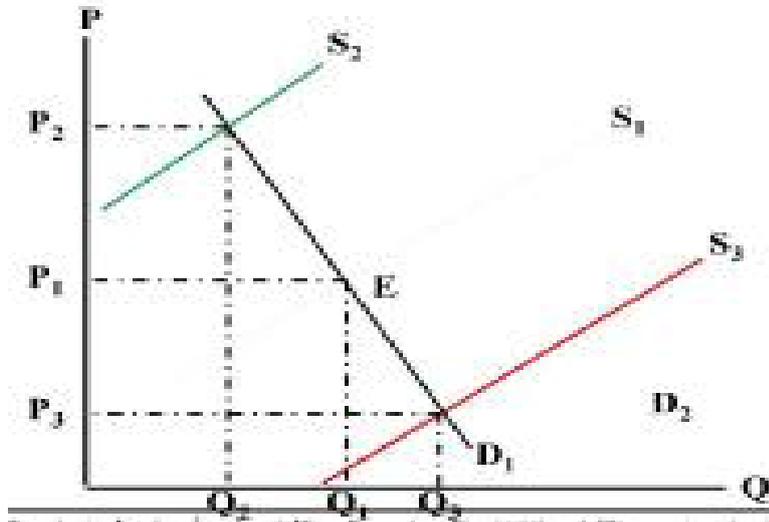
<p>الطلب المرن تماما:: في حالة الطلب الاعتيادي والعرض تام المرونة يكون الخط العرض أفقياً عند سعر التوازن قبل الضريبة .. يدفع المشتري الضريبة كاملة.. ولا يتحمل البائع أي العبء الضريبي..</p>	<p>الطلب المرن تماما:: يفترض إن خط العرض اعتيادي أي ذي انحدار موجب إما خط الطلب يفترض مرناً تماماً أي خط أفقي.. لا يتحمل المستهلك جزء من الضريبة .. ويتحملها البائع بالكامل..</p>
--	---



***** _____ ***** _____ *****

3- سياسات استقرار دخول المزارعين >> حالة استثنائية..

تتقلب أسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة في الأمد القصير ولها
 اثر التقلبات الأسعار واثر مباشر علي دخول المزارعين وفقد
 رفاهيتهم .. لجأت بعض الحكومات إلي إتباع سياسيات الاقتصادية
 وتهدف المحافظة علي استقرار أسعار المنتجات الزراعية لحماية
 مستوياتهم المعيشية..



تتمثل أهم السياسات دعم استقرار الأسعار الزراعية فيما يلي::

1-التعويضات: تعمل الحكومة علي الحيلولة دون انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عن طريق خفض الإنتاج ..وتعويض المزارعين عن المساحات غير المزروعة..

2-حصص الإنتاج: وهو نظام لتقييد الإنتاج والحد من زيادة العرض إلي مستويات تهدد بانخفاض السعر عن مستواه المستهدف لاستقرار دخول المزارعين..

3-تحديد الحد الأدنى للسعر: تحديد حد ادني لأسعار المنتجات الزراعية من اجل حماية دخول المنتجين المزارعين..

4-مخزون موازنة الأسعار: بناء مخزون من السلع المراد من تقلبات أسعارها بشراء الفائض في سنوات وفرة المحصول ..ثم تبيع كميات من هذا المخزون في سنوات انخفاض الإنتاج..

مع كل الأمانى بالتوفيق ..

بگفونے عذااآپے &